

## مظاهر النشاط السياسي للفقهاء في الأندلس، خلال عهد ملوك الطوائف [ القرن 5 هـ / 11 م ]

قمان كمال  
جامعة الجلفة

رغم التدهوري الأمني والسياسي، والفوضى الاجتماعية، والضعف الاقتصادي، فإن الأندلس شهدت خلال القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، نهضة علمية كبيرة، دل عليها كثرة عدد العلماء، وغزارة وتنوع إنتاجهم العلمي، ومن ذلك وفرة في عدد الفقهاء، الذين كان من بينهم، عدد لا يقلون بحال عن كبار فقهاء المشرق، وتبعاً لذلك كان لهؤلاء الفقهاء، شأن كبير في الحياة الأندلسية بمختلف تشعباتها، ومن ذلك نشاطهم في الحياة السياسية. فما هي أهم مظاهر نشاط هؤلاء الفقهاء، في الحياة السياسية في الأندلس، خلال عهد ملوك الطوائف؟

ولتسهيل وتوضيح الدراسة تم تقسيم الأندلس كما هو متعارف عليها تاريخياً، إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي: مُوسِطَة (وسط) الأندلس، وغرب الأندلس، وشرق الأندلس، وكل منطقة من هذه المناطق، تضم مجموعة من إمارات الطوائف، تختلف فيما بينها في الاتساع والقوة والأهمية. وعلى هذا الأساس فإن دراستنا لمظاهر النشاط السياسي للفقهاء في ممالك الطوائف، خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ستتوزع على هذا النحو من التقسيم.

أولاً: مظاهر النشاط السياسي للفقهاء في ممالك مُوسِطَة (وسط) الأندلس:

ضمت منطقة مُوسِطَة الأندلس، خلال عهد ملوك الطوائف، كل من الإمارات التالية: إمارة قرطبة، ومملكة طليطلة، ومملكة غرناطة وإمارة مالقة، ومملكة أرمية. وتعتبر منطقة مُوسِطَة الأندلس، من أكثر المناطق الأندلسية أهمية، باعتبارها تضم أهم حواضر الأندلس الكبرى، كقرطبة وطليطلة وغرناطة، كما أن هذه المنطقة، لعبت دوراً كبيراً في تاريخ الأندلس برمته. وعلى هذا الأساس، فقد ظهر فيها عدد كبير من

الفقهاء، كان لهم نشاطا سياسيا مهما، من أهم مظاهره وصول بعض هؤلاء الفقهاء، إلى قمة هرم السلطة، بأن كان حاكما لإحدى إمارات الطوائف، كما هو حال الفقيه أبو الحزم جهور بن محمد بن جهور (ت435هـ/1044م). فبعد التخلص من بني أمية وإجلالهم جميعا عن قرطبة، وإعلانه رسميا عن إنهاء رسوم الخلافة الأموية في الأندلس سنة422هـ/1031م، أصبحت المدينة دون خلافة ولا سلطة، فتوجهت الأنظار نحو الوزير أبو الحزم جهور، للاضطلاع بأعباء الحكم، لما عليه من خبرة في الحكم، فقد تولى عدة مناصب إدارية وقيادية في الدولة العامرية. وهكذا اختير أبو الحزم جهور بالإجماع حاكما للمدينة، ورئيسا لسلطتها الجديدة<sup>01</sup>. وقد ابتكر نظاما سياسيا جديدا، على منهج الشورى الإسلامي، فلم ينفرد بالرئاسة، ولم يستأثر بتدبير الأمور والبث فيها، ولكنه شكل مجلسا من صفوة الزعماء والقادة، يتحدث باسمهم أو باسم الجماعة، ويرجع إليهم في كل الأمور، ويصدر القرارات باسمهم، ولا يبرم أمرا إلا بمشورتهم، وسمى نفسه أمين الجماعة<sup>02</sup>. ورغم ذلك فإن الفقيه أبو الحزم جهور، كان متواضعا يميل إلى البساطة والاعتدال، ولم يظهر بمظهر الفخامة، التي كان عليها بقية أمراء الطوائف، فقد كان «يشهد الجنائز ويعود المرضى، جاريا في طريقة الصالحين»<sup>03</sup>. وقد كان لهذه السياسة الحكيمة، التي انتهجها أبو الحزم جهور، نتائجها على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد ساد قرطبة الأمن والاستقرار والسلم، كما ازدهرت بها الحياة الاقتصادية<sup>04</sup>. وقد كانت حكومته نموذجا بديعا من حكم الشورى، في عصور سادت فيه الرياسة الفردية، والحكم المطلق<sup>05</sup>.

وقد استمرت هذه السلطة الجماعية، برئاسة أبي الحزم جهور في تدبير أمور قرطبة وأعمالها، طيلة اثنتي عشر عاما في أمن وسلام، إلى أن توفي أبو الحزم جهور سنة435هـ/1044م، فخلفه في الحكم ابنه أبو الوليد محمد<sup>06</sup>.

وقد سار في نفس هذا الاتجاه، الفقيه أبو بكر يعيش الأسدي، حيث اضطلع بحكم طليطلة. فبعد قيام الفتنة في الأندلس، قام بأمر طليطلة هذا الفقيه، ولكنه لم يتفرد بحكمها في بداية الأمر، حيث كان يحكم معه جماعة من الرؤساء، أبرزهم عبد الرحمن بن متيوة، والفقيه أحمد بن سعيد بن كوثر، وابن مسرة<sup>07</sup>. لكن هذا الحكم الجماعي لم يستمر، إذ اجتهد الفقيه أبو بكر الأسدي، حتى أصبح الرئيس الفعلي، والمتفرد بحكم طليطلة، بعد تدبيره لقتل الفقيه أحمد بن سعيد بن كوثر سنة403هـ/1011م<sup>08</sup>. وقد سار هذا الفقيه الأمير في حكمه بسياسة حسنة، نفع الله به أهل بلده طليطلة<sup>09</sup>.

وعلى الرغم من هذه السياسة الحسنة، فإن الفقيه أبو بكر الأسدي، لم يستطع الاستمرار في حكم طليطلة، إذ اختلف عليه الناس، فعزل عن الحكم، وصار إلى قلعة أيوب<sup>10</sup>، التي توفي بها سنة418هـ/1026م<sup>11</sup>. وعن سبب اختلاف الناس عليه، وعزله عن الحكم، ذلك ما أخبرنا به ابن عذارى المراكشي بقوله أن: «أهل طليطلة كانوا، على قديم الدهر أهل فتنة، وقيام على الملوك»<sup>12</sup>.

ولم يقتصر النشاط السياسي للفقهاء في موسطة الأندلس على ذلك فقط، بل أن

كثير منهم كان في موقع متقدم من السلطة، مخالطاً للحكم، ولهذا سمي هذا الصنف من الفقهاء، بشيوخ البلاط<sup>13</sup>، وهم بذلك كانت لهم مشاركة واسعة، في تدبير شؤون الحكم، في كثير من إمارات الطوائف، في هذه المنطقة من الأندلس، سواء كان ذلك رغبة في التماس الوظائف والمكاسب الأخرى، أو ربما لإصلاح الحال التي عليها هذه الإمارات، إن استطاعت لذلك سبيلاً، باعتبارها فئة مخالطة للحكم، وقريبة من الأمراء. ومن أبرز هؤلاء الفقهاء، الذين كان لهم دور كبير في تدبير شؤون الحكم، الفقيه أبو بكر يحيى بن الحديدي، في مملكة طليطلة. فعندما تم التخلص من الفقيه أبو بكر يعيش الأسدي سنة 418هـ/1026م، كما رأينا ذلك سابقاً، دخلت المدينة في فوضى سياسية. وفي الأخير اجتمع رأي أهلها على تولية إسماعيل بن ذي النون الملقب بالظافر، كحاكم جديد على مدينتهم سنة 428هـ/1036م<sup>14</sup>، هذا الأخير لم يستأثر بالحكم لوحده، بل أوكل تسيير أمور حكم مملكته، إلى الشيخ الفقيه أبي بكر يحيى بن الحديدي، لأنه: «كان شيخها والمنظور إليه بها، من أهل العلم والعقل والدَّهاء، وحسن النظر في صلاح البلاد»<sup>15</sup>، وقد اعتمد عليه إسماعيل الظافر، كلية في تدبير شؤون الدولة. فقد كان لا يقطع أمراً دونهُ، ويشاوره في مهمات الأمور<sup>16</sup>، إلى وفاة إسماعيل الظافر هذا سنة 435هـ/1043م، فخلفه في رئاسة طليطلة ابنه يحيى المأمون، الذي جرى على نهج أبيه، في تقديم الفقيه بن الحديدي، فكان لا يقطع في شيء من أوامره، إلا عن مشورته<sup>17</sup>، وقبل وفاة يحيى المأمون بن ذي النون، أوصى حفيده يحيى القادر الذي سيخلفه، بأن يُبقي على هذا الفقيه، ولا يقوم بأي عمل، دون مشورته، «وأن يشد عليه بكلتا يديه»<sup>18</sup>، لكن مكائد السياسة كانت لهذا الشيخ الفقيه بالمرصاد، حيث بمجرد وفاة المأمون بن ذي النون سنة 467هـ/1075م، ووصول حفيده يحيى القادر لرئاسة طليطلة، حتى قام هذا الأمير بقتل الشيخ الفقيه بن الحديدي سنة 468هـ/1076م. وقد كان سبب قتله لهذا الفقيه، هو أن القادر بن ذي النون، عندما حل مكان جده المأمون في حكم طليطلة، قام بإطلاق سراح السُجناء، الذين كان جده المأمون قد سجنهم، بتحريض من الفقيه ابن الحديدي، لتأمرهم ضد حكمه، وقد كشف أمرهم هذا الفقيه، فاستغل هؤلاء المُسرحين هذه الفرصة للانتقام من هذا الفقيه، فقاموا بتحريض يحيى القادر على الفقيه ابن الحديدي، وزعموا له أنه يهدد سلطانه، لمكانته الكبيرة عند أهل طليطلة، واستنثاره بجميع السلطات، وكان يحيى القادر سيء الرأي ضعيفاً، فأمر أصحابه بقتله، ونفذ الأمر فيه في محرم سنة 468هـ/1076م<sup>19</sup>، بعد أكثر من أربعين سنة في خدمة دولة بني ذي النون في طليطلة. وقد انجر عن ذلك فوضى كبيرة، كان من أهم نتائجها وأخطرها، اختلال أحوال المملكة وضعفها، ووقوعها فريسة سهلة في يد ملك قشتالة ألفونسو السادس في محرم سنة 478هـ/ماي 1085م<sup>20</sup>. هذا الحادث الذي مثل أخطر التحديات التي واجهت المسلمين في الأندلس، وكانت له آثار وخيمة على مستقبل البلاد والإسلام ككل.

كما أنه كان للفقيه أحمد بن سعيد بن كوثر، دور كبير في تسيير شؤون الحكم في مملكة طليطلة، عندما كان يحكمها الفقيه أبو بكر يعيش الأسدي، فقد اعتمد عليه هذا الفقيه في تسيير حكم إمارته، لكن تطلع الفقيه أبو بكر الأسدي،

للتفرد بالحكم، جعله يدبر قتل الفقيه أحمد بن سعيد بن كوثر سنة 403هـ/1011م<sup>21</sup>.

وعلى نفس الحال، كانت أوضاع الحكم في إمارة قرطبة على عهد بني جهور، فحكمها وشؤونها كانت تدار من قبل الجماعة، على نهج الشورى الإسلامي، فرغم أن الزعامة السياسية لبني جهور، إلا أن الحكم الحقيقي، كان بيد الفقهاء والعلماء، فقد كان منهم أصحاب الأمر والنهي، إلى جانب الحكام أنفسهم<sup>22</sup>. ومن أبرز هؤلاء الفقهاء، الذين شاركوا في حكم إمارة قرطبة: الفقيه أبو علي الحسن بن أيوب الأنصاري المعروف بالحداد (ت 425هـ/1034م)<sup>23</sup>، والفقيه أبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي المعروف بابن الشقاق (ت 426هـ/1035م)<sup>24</sup>، والفقيه أبو الوليد الليث بن أحمد العبدري (ت 428هـ/1037م)<sup>25</sup>، والفقيه أبو عبد الله محمد بن فرج مولى محمد بن يحيى البكري المعروف بان الطلاع (ت 497هـ/1104م)<sup>26</sup>، والفقيه أبو القاسم أصبغ بن محمد الأزدي (ت 505هـ/1112م)<sup>27</sup>، وقد كان هؤلاء الفقهاء مشاوريين في إمارة قرطبة، فكانت لهم أهمية كبيرة في تسيير شؤون الحكم، وقد علمنا سابقا أهمية الفقهاء المشاوريين، في تدير شؤون الحكم.

ونفس الأمر كانت عليه إمارة ألمرية، عندما كانت تحت حكم الفتى زهير العامري، بين سنتي (419-429هـ/1027-1036م)، فكان هذا الحاكم يشاور الفقهاء ويعمل بقولهم<sup>28</sup>، مما يدل على دورهم الكبير، في تسيير شؤون حكم هذه الإمارة الصغيرة، ومن أبرز هؤلاء الفقهاء المشاوريين في بلدهم ألمرية، نذكر الفقيه أبو عمر أحمد بن رشيقي التغلبي مولى لهم (ت 446هـ/1054م)<sup>29</sup>، والفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الغساني (ت 448هـ/1056م)<sup>30</sup>، والفقيه أبو محمد حجاج بن قاسم الرعييني المعروف بابن المأموني (ت 480هـ/1087م)<sup>31</sup>.

ونفس الحال كانت عليه مملكة طليطلة، في عهد بني ذي النون، فقد كان فيها عدد كبير من الفقهاء المشاوريين، منهم الفقيه أبو عبد الله محمد بن جماهر الحجري (ت 424هـ/1033م)<sup>32</sup>، والفقيه أبو عمر أحمد بن محمد بن مغيث الصدي (ت 459هـ/1067م)<sup>33</sup>، والفقيه أبو إبراهيم إسحاق بن محمد الفهري (ت 469هـ/1076م)<sup>34</sup>، والفقيه أبو الحسن علي بن سعيد الحديدي (ت 474هـ/1081م)<sup>35</sup>.

كذلك الأمر كانت عليه إمارة غرناطة على عهد بني زيري الصنهاجيين، فقد كان فيها عدد الفقهاء المشاوريين، لا يقلون بحال عن الفقهاء المشاوريين في بقية إمارات الطوائف، ومن هؤلاء نذكر الفقيه أبو زكريا يحيى بن محمد بن حسين الغساني القليعي (ت 442هـ/1050م)<sup>36</sup>، والفقيه أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن يزيد بن هاني (توفي بعد 450هـ/بعد 1058م)<sup>37</sup>، والفقيه أبو الحسن علي بن حمرا (توفي بعد 462هـ/بعد 1070م)<sup>38</sup>، والفقيه أبو الحسن أحمد بن أحمد بن محمد الأزدي المعروف بابن القصير (ت 531هـ/1137م)<sup>39</sup>.

هذا فيما يخص الفقهاء المشاوريين، الذين كانت لهم أهمية كبيرة، في تسيير شؤون

الحكم في إماراتهم، وقد كان أمراء الطوائف لا يستغنون عنهم أبداً، بل أن كثير منهم لا يقطع أمرا دون استشارة أمثال هؤلاء الفقهاء، وهذا للمكانة الرفيعة التي يتمتع بها هؤلاء الفقهاء لدى المجتمع، وأهميته العلمية، وكذلك لصنع الحكم بصيغة شرعية، والتي كان أمراء الطوائف يفتقدونها، وهذا ما حمل الفقيه ابن حزم، بعدم الاعتراف بأحقيتهم في الحكم، بل وحتى الطعن في شرعية نظامهم حينما قال: «أن كل مدبر مدينة أو حصن، في شيء من أندلسنا هذه - أولها عن آخرها - محارب لله تعالى ورسوله، وساع في الأرض بفساد»<sup>40</sup>، وقد اعتبر أن الأموال المتداولة آنذاك غير شرعية في قوله: «إني لا أعلم - لا أنا ولا غيري - بالأندلس، درهما حلالا، ولا دينارا طيبا، يُقطع على أنه حلالا»<sup>41</sup>، وقد أصدر ابن حزم موقفه الشديد والقاسي هذا، بعد أن شهد بنفسه أحداث العصر، وفضائح ملوك الطوائف<sup>42</sup>، ولعل من أخطر ذلك: «تسليطهم [أي ملوك الطوائف] اليهود على قوارع طرق المسلمين، في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام»<sup>43</sup>، ويستدل على ذلك بقوله: «إننا نراهم يستمدون النصارى، فيمكّنونهم من خرم المسلمين وأبنائهم ورجالهم، ويحملونهم أسارى إلى بلادهم، وربما أعطوهم المدن والقلاع طوعا، فأخلوها من الإسلام، وعمروها بالنواقيس»<sup>44</sup>. على أن هذه الجراءة في التعبير عن معارضته لأمراء الطوائف، قد كانت نتائجه وخيمة على ابن حزم، فقد أحرق المعتضد بن عباد كتبه في اشبيلية<sup>45</sup>، إلا أن ذلك لم يزد إلا إصرارا في موقفه، حيث عبّر عن ذلك بأبيات شعرية يقول فيها:

فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا      الذي تضمنه القرطاس بل هو في صدري  
يسير معي حيث استقلت ركائي      وينزل إن أنزل ويدفن في قبري  
دعوني من إحراق رق وكاغد      وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري  
والأفعودوا في المكاتب بدأة      فكم دون ما تبغون لله من ستر<sup>46</sup>

وكان أخطر اتهام وجه إلى الفقيه ابن حزم، هو الخروج عن المذهب المالكي، الذي كان سائدا آنذاك في الأندلس، وتقليده للمذهب الظاهري، والتعصب له والدفاع عنه بكل حماسة وجراءة. فتعرض للضغط من قبل ملوك الطوائف، فهاجر إلى عدة مناطق من الأندلس، ولم يستقر به الحال إلا في السنوات الأخيرة من عمره، حيث استوطن قرية أجداده الزاوية، من كورة أونية<sup>47</sup>، وتفرغ للعلم والتأليف، فتبعه بعض الطلبة للدراسة، والاستزاد من عنده، إلى وفاته بقريته الزاوية سنة 456هـ/1064م<sup>48</sup>.

ورغم أن السبب الشائع، للضغوط التي تعرض لها الفقيه ابن حزم، هو خروجه عن المذهب المالكي، مذهب غالبية أهل الأندلس، والتعصب والدفاع عن مذهبه الظاهري، فإن هناك من يرى بأن السبب الحقيقي وراء هذه الضغوط، كان سببا سياسيا، تمثل في عداؤه الشديد والصريح لنظام الطوائف<sup>49</sup>، فقد طعن في شرعيتهم صراحة، ولم يعترف إلا بشرعية حكم بني أمية، والتشيع لهم<sup>50</sup>.

إلى جانب هذا النشاط السياسي الكبير والهام لهؤلاء الفقهاء، فإن هناك أنشطة سياسية



أخرى، مارسها هؤلاء الفقهاء في منطقتهم، ولعل أبرزها، الوزارة والكتابة والسفارة لملوك الطوائف، خاصة وأن هذه المناصب النوعية، تمثل آنذاك أرقى الوظائف، واسماها، ولا يتولاها إلا ذو علم وتمكن ودراية وخبرة بشؤونها، خاصة الكتابة لأن: «الكاتب له حظ في القلوب والعيون عند أهل الأندلس»<sup>51</sup>، ونظرا لأهمية هذه المناصب ومكانة الفقهاء، فإن كثيرا من هؤلاء الفقهاء، قد اختارهم أمراء الطوائف لشغل بعض هذه المناصب، منهم الفقيه أحمد بن محمد بن أحمد بن يزيد الهمداني اللخمي (توفي قبل 430هـ/1039م)، من أهل غرناطة، وقد كان وزيرا فيها من جلة الوزراء<sup>52</sup>، والفقيه أبو جعفر أحمد بن خلف بن عبد الملك القليعي (ت498هـ/1105م)، كان وزيرا لأمير غرناطة عبد الله بن بلكين<sup>53</sup>. والفقيه أبو المغيرة عبد الوهاب بن أحمد بن حزم (ت438هـ/1047م)، ابن عم الفقيه الحافظ ابن حزم، فقد كتب لعدة أمراء، منهم بنو ذي النون حكام طليطلة<sup>54</sup>. أما الفقيه أبو بكر محمد بن هشام المعروف بابن المصحفي (ت481هـ/1088م)، فإنه كان وزيرا للمأمون الفتح بن عباد، عندما كان واليا على قرطبة، بعد ضمها لمملكة بني عباد في سنة 462هـ/1070م<sup>55</sup>. كما أن الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي المعروف بابن حويل (ت435هـ/1044م)، كان أحد وزراء أبو الحزم جهور حاكم إمارة قرطبة<sup>56</sup>.

إلى جانب ذلك، فإن بعض الفقهاء، شكّلوا أهم رسل ومبعوثي أمراء الطوائف، كما هو أمر الفقيهين أبو الأصبع عيسى بن سهل الأسدي (ت486هـ/1093م)، وأبو جعفر أحمد بن خلف بن عبد الملك القليعي (ت498هـ/1105م)، فإنهما شكلا أهم رسل أمير غرناطة، الأمير عبد الله بن بلكين الزيري، إلى الأمراء والملوك، خاصة إلى أمير المرابطين يوسف بن تاشفين (ت500هـ/1106م)، للاستنجاد به من خطر النصاري واعتداءاتهم<sup>57</sup>، كما أن الفقيه أبو بكر عبد الله بن محمد بن أدهم (ت486هـ/1093م) قاضي قرطبة، كان قائد السفارة، التي توجهت من الأندلس إلى المغرب، لملاقاة أميرها يوسف بن تاشفين، والاستنجاد به من عدوان النصاري، وتخليص البلاد من شرهم، وحماية الإسلام والمسلمين في الأندلس<sup>58</sup>.

هذا ولم يتوقف نشاط الفقهاء السياسي في ممالك موسطة الأندلس عند هذا الحد، بل تعداه إلى أمور أكثر أهمية وتأثيرا على الأحداث السياسية، ألا وهو التدخل في تعيين الأمراء، كما كان أمر الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين (كان حيا سنة 414هـ/1022م)، الذي كان زعيم غرناطة وكبير فقهاءها، وقد لعب دورا كبيرا في أحداث هذه الإمارة في بداية أمرها، فمبادرة من هذا الفقيه وضغط منه، تولى حبّوس بن ماكسن (ت428هـ/1037م) إمارة غرناطة، بعدما تخلى عنها عمه زاوي بن زيري، عندما غادرها إلى إفريقية سنة 414هـ/1022م<sup>59</sup>.

## 02/ مظاهر النشاط السياسي للفقهاء في ممالك غرب الأندلس

تضم منطقة غرب الأندلس، كل من مملكتي اشبيلية وبطليوس، وهذا بعد توسعهما على حساب الإمارات الصغيرة الأخرى، خاصة مملكة بني عباد في اشبيلية، التي توسعت كثيرا على حساب عدة إمارات صغيرة، في غرب وجنوب الأندلس، وهذه الإمارات الصغيرة

هي: إمارة لبلة وإمارة باجة وشلب، وإمارة شنتمرية الغرب، وإمارة ولبة وشلطيس، وكل هذه الإمارات تقع في غرب الأندلس، أما الإمارات البربرية، الواقعة في جنوب الأندلس، فهي كل من: إمارة قرمونة وإمارة مورور وإمارة أركش وإمارة زنده. وكل هذه الإمارات سقطت في يد المعتضد بن عباد، وأصبحت تابعة مباشرة لاشبيلية<sup>60</sup>.

وأصبحت مملكة بني عباد في اشبيلية في أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، من أعظم إمارات الأندلس قاطبة، وأهمها رقعة جغرافية، وزعامة سياسية، وقوة عسكرية، وأكثرها نشاطا علميا<sup>61</sup>، وخاصة عاصمتها مدينة اشبيلية، التي أضحت بحق عاصمة الأندلس ككل، بعد أفول نجم قرطبة من جراء الفتنة التي أصابتها بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وهجرة عدد كبير من علمائها وشخصياتها البارزة. وقد أصبحت اشبيلية تضم أعدادا كبيرة من العلماء، في مختلف أصناف العلوم، وخاصة في ميداني النثر والشعر، وقد ضم بلاطها خيرة شعراء وكتاب العصر<sup>62</sup>، وهذا راجع لطبيعة أمرائها من بني عباد، الذين كانوا هم أنفسهم شعراء كبار، وتشجيعهم للشعراء والكتاب، فتنافسوا في بلاطهم، حتى غدا البلاط العبادي من المع بلاطات الأندلس في تلك الفترة. ونفس الأمر كان عليه بلاط بني الأفطس في بطليوس، فهو الآخر قد حفل بخيرة علماء وأدباء الأندلس. وشهرة هذا البلاط منوطة لحكامه كذلك، الذين كانوا من أكابر كتاب العصر، وخاصة المتوكل والمظفر، هذا الأخير كان من أشهر علماء وقته، ولعل تأليفه للكتاب المسمى باسمه (المظفري)، الذي كان يقع في عشرة مجلدات ضخمة<sup>63</sup>، بل حتى قيل أنه يقع في خمسين مجلدا<sup>64</sup>، خير دليل على ذلك. على أن الأمر لم يقتصر على هذين اللونين من المعرفة (الشعر والنثر) في منطقة غرب الأندلس، بل أن هذه المنطقة كبقية مناطق الأندلس، قد حفلت بنخبة وافرة من الفقهاء وعلماء الدين، وما تميزوا به من نشاط علمي ومعرفي كبير، ومستوى راق ضاهى فقهاء قرطبة، لأن كثير منهم درس في قرطبة أو هجر منها.

وقد ازدهرت الدراسات الفقهية في هذه المنطقة، وتخرج منها عدة من أكابر الفقهاء، وخاصة اشبيلية التي كما ذكرنا سابقا، غدت عاصمة الأندلس، خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وقد كان لهؤلاء الفقهاء نشاط كبير في منطقتهم، في مختلف شؤون الحياة، ومنها الشؤون السياسية، فكان لهم في الحياة السياسية حظ وافر، وعمل كبير ومتنوع. فالفقيه القاضي أبو القاسم محمد بن إسماعيل بن عباد، كان قد حكم اشبيلية واستبد بها منذ سنة 414هـ/1023م، وكوّن فيها دولة من دول الطوائف، وورثها من بعده بنوه عند وفاته سنة 433هـ/1042م<sup>65</sup>. وكان هذا الفقيه قد نصبه الخليفة القاسم بن حمود المستعلي (ت 431هـ/1040م)، قاضيا على مدينة اشبيلية، بعد وفاة أبيه أبي الوليد إسماعيل بن عباد سنة 410هـ/1019م<sup>66</sup>، وكان الخليفة الحمودي المستعلي قد توجه إلى اشبيلية، بعد خلعه من قبل ابن أخيه يحيى بن علي بن حمود المعتلي (ت 427هـ/1036م)، وطرده من قرطبة سنة 412هـ/1021م، لكن المستعلي عاد ثانية إلى قرطبة، وجددت له البيعة، وذلك في سنة 413هـ/1022م<sup>67</sup>، عندها بدأ القاضي أبو القاسم محمد

بن عباد يسعى للاستقلال التام بالمدينة، حيث قامت ثورة في قرطبة ضد الخليفة المستعلي ومن معه من البربر سنة 414هـ/ 1023م، وقد انهزم فيها البربر أمام أهل قرطبة، وأغلقت أبواب المدينة أمام الخليفة الحمودي المستعلي ومن معه من البربر، عندها فر هذا الخليفة وقصد اشبيلية باعتبارها عاصمته الثانية، ولكن حدث له أمر لم يكن في حسبان، وذلك أن أهل اشبيلية وعلى رأسهم قاضيها أبو القاسم بن عباد (صنيعته بالأمس)، أغلقوا أبواب المدينة في وجهه، وأخرجوا له من فيها من ولده وأهله وقدموا ثلاثة رجال، من شيوخ وأكابر البلد، لترعم المدينة، وهم: القاضي أبو القاسم محمد بن عباد، والفقيه أبو عبد الله محمد بن الحسن الزبيدي، والوزير أبو محمد عبد الله بن مريم<sup>68</sup>، فكان هؤلاء الثلاثة «يحكمون في النهار في القصر، وينفذون الكتب تحت ثلاث خواتم، وينصرفون آخر النهار»<sup>69</sup>، ولإبعاد خطر الخليفة المستعلي ومن معه من البربر، قرر هؤلاء الزعماء الثلاثة، منحه مالا يؤدونه له وينصرف عنهم، وتكون له الخطبة والدعوة، ولا يدخل بلدهم، ولكن يقدم عليهم قائدا يحكمهم ويفصل بينهم، فقدم عليهم القاضي أبا القاسم محمد بن عباد، ورضي به الناس، وذلك في شعبان 414هـ/ 1023م، فانفرد الفقيه ابن عباد برئاسة اشبيلية واستبد بحكمها<sup>70</sup>، واجتهد ابن عباد في تثبيت وتوسيع ملكه، واستشعار غلظة السلطان: «فضم الرجال الأحرار من كل صنف، واشترى العبيد، إلى أن ساوى ملوك الطوائف، وزاد على أكثرهم، بكثافة سلطانه وكثرة غلمان»<sup>71</sup>، ولم تتوقف أطماع ابن عباد عند مدينة اشبيلية، بل بدأ يعمل على توسيع ملكه، فاتجه نحو غرب الأندلس، باعتبار هذه المنطقة تتبع اشبيلية، بحكم طبيعتها الإقليمية، وخلوها من منافسين أقوياء<sup>72</sup>، فاصطدم بقوات بني الأفطس حكام بطليوس، وجرت بين الطرفين وقائع وحروب، كانت الغلبة فيها لقوات بني عباد، التي نجحت بقيادة ابنه البكر إسماعيل، في السيطرة على مدينة باجة<sup>73</sup>، سنة 421هـ/ 1030م<sup>74</sup>، ولكن أشهر أعمال محمد بن عباد، هو إدعاؤه بظهور الخليفة هشام المؤيد، وتنصيبه خليفة في اشبيلية سنة 426هـ/ 1059م<sup>75</sup>، وهذا قصد إضفاء الشرعية على حكمه، وإبعاد خطر الحموديين عن مناطق نفوذه، بادحاظ دعوتهم في الخلافة، وذلك بظهور الخليفة الشرعي<sup>76</sup>، على أن هذه القضية أو القصة، لم تستصغها بعض الشخصيات، وقد استنكرت لها ونددت بها، ومنها الفقيه الحافظ ابن حزم، الذي وصفها بـ«أخلوقة لم يقع في الدهر مثلها»<sup>77</sup>. واستمر الأمر للفقيه أبي القاسم محمد بن عباد في حكم اشبيلية، وتوسيع ملكه إلى وفاته سنة 433هـ/ 1042م، فخلفه في الحكم ابنه أبو عمرو عباد الملقب بالمعتضد بالله<sup>78</sup>.

ونفس الأمر كان عليه الفقيه أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن مزين<sup>79</sup>، الذي حكم شلب<sup>80</sup>، وذلك أنه عندما كانت شلب وسائر أعمالها أثناء الفتنة، تحت حكم الحاجب عيسى بن محمد إلى وفاته سنة 432هـ/ 1040م، فخلفه في حكمها ابنه محمد بن عيسى، الملقب بعميد الدولة، والذي استمر في الحكم حتى وفاته سنة 440هـ/ 1048م، عندئذ ثار بها قاضيها الفقيه أبو الأصبغ عيسى بن مزين، لما رأى اختلال الأمور بالمدينة، فبايعه أهلها وجميع جهاتها، وبسط حكمه عليها، وتلقب بالمظفر، وقد أتقن ضبطها، وجمع رجالها وقسم بينهم أموالها، وجند جنودها، لحمايتها من أطماع المعتضد بن عباد، الذي



كان يهاجمه ويشن عليه الغارات باستمرار، وحاكمها الفقيه يحاول رده بالإحسان إليه، ولما رأى هذا الفقيه أن المعتضد لا يكف عن معاداته، خرج إليه بنفسه في جنده ورجاله، وجرت بين الطرفين وقائع كثيرة، كانت فيها دوما الغلبة للمعتضد، إلى أن قتل هذا الفقيه الحاكم في آخر سنة 445هـ/1053م، وهو يدافع عن مدينته، وقد دام حكمه خمسة أعوام، فخلفه في الحكم ابنه أبو عبد الله محمد الملقب بالناصر<sup>81</sup>.

إلى جانب ذلك فإن فقهاء غرب الأندلس، مثل إخوانهم فقهاء موسطة الأندلس، كان لهم دور كبير في تسيير شؤون الحكم، إلى جانب الحكام داخل إمارات الطوائف، بل كان بعضهم من أهم مقربي الحكام، فالفقيه أبو الوليد محمد بن الحسن الزبيدي، كان أحد الثلاثة الذين أسندت إليهم رئاسة اشبيلية أثناء الفتنة، ورغم تفرد القاضي أبي القاسم محمد بن عباد برئاسة اشبيلية، منذ سنة 414هـ/1023م، إلا أن ذلك لم يمنع الفقيه أبا الوليد بن الحسن الزبيدي من ممارسة سلطته، وظلت مكانته مرموقة في بلده اشبيلية، إلى غاية وصول المعتضد بن عباد إلى الحكم، بعد وفاة أبيه سنة 433هـ/1041م، والذي افتتح عهده باضطهاد الزعماء القدماء، وكان في مقدمة هؤلاء الفقيه أبو الوليد بن الحسن الزبيدي، حيث أخرجه عن اشبيلية، فاتجه هذا الفقيه إلى المريّة، واستوطن بها وتولى فيها القضاء، واستمر على ذلك إلى وفاته بها، وكان ذلك بعد سنة 440هـ/بعد 1048م<sup>82</sup>. ولم يكن محمد بن الحسن الزبيدي الفقيه الوحيد، الذي كان من ضحايا المعتضد بن عباد، فقد كان الفقيه الحافظ أبو حفص عمر بن الحسن الهوزني، أحد ضحاياه كذلك، فقد كان هذا الفقيه زعيم اشبيلية قبل رئاسة المعتضد بن عباد، وأحد أعيانها الكبار، فهو كما قال عنه ابن بسام: «إيالة شمسها، وناجدها الذي عنه تبتسم، وواحداه الذي بيده ينقض ويبرم»<sup>83</sup>، مما يدل على علو مكانة هذا الفقيه ورفعة مقامه، ودوره الكبير في تسيير شؤون الدولة في إمارة اشبيلية، لكن وصول المعتضد بن عباد إلى رئاسة البلد، أحس منه ذعرا، وضاق به صدرا، فأحس الفقيه الهوزني بتغييره عليه، وكان سابقا من أصدقائه، فاستأذنه في الحج سنة 444هـ/1052م، فحج وعاد إلى الأندلس وسكن مرسية، وكان على اتصال بالمعتضد بن عباد، ولما استولى النورمان على مدينة بريشت سنة 456هـ/1063م<sup>84</sup> ألمه ذلك، فكتب إلى المعتضد بن عباد رسالة<sup>85</sup>، يحضه فيها على الجهاد، باعتباره أقوى ملوك الطوائف وأقربه إليه، ولكن المعتضد كان في هذه الأثناء، مشغولا بالحرب مع جيرانه المسلمين، فأجابه المعتضد برسالة كذلك<sup>86</sup>، يشير له فيها بالرجوع إلى اشبيلية، وكان ذلك في سنة 458هـ/1066م، فعاد هذا الفقيه إلى اشبيلية، فاستدعاه المعتضد بن عباد إلى قصره، حيث قتله فيه وتولى ذلك بيده، وذلك في ربيع الآخر سنة 460هـ/1068م<sup>87</sup>.

أما في إمارة بطليوس، فإن الفقيه ابن الأحسن السجلماسي، كان قد تولى تدبير شؤون هذه الإمارة، على عهد حاكمها عمر المتوكل بن الأفطس، وأصبحت معظم مقاليد الحكم تسيير من طرفه، وقد تمتع بمكانة رفيعة واحترام كبير، داخل سلطة الإمارة ومجتمعها<sup>88</sup>، وكان هذا الفقيه قد هاجر من المغرب إلى الأندلس، واستقر في بطليوس

مع مجموعة من ضلحاء المرابطين، رغبة في الرباط بثغور الأندلس، والدفاع عنه، ومجابهة ومجاهدة العدو النصراني<sup>89</sup>، ونظرا لعلمه الغزير، ومكانته الكبيرة عند أمير المرابطين، فإن عمر المتوكل حاكم بطليوس، قرّبه إليه وألقى له الكثير من شؤون حكم إمارته<sup>90</sup>.

هذا ولم يقتصر النشاط السياسي لفقهاء إمارات غرب الأندلس على ذلك، فإن كثير منهم قد تولوا مناصب رفيعة ومتنوعة داخل هذه الإمارات، حيث أن كثيرا ما يختار الأمراء كتابهم ووزرائهم وسفرائهم من الفقهاء، فالفقيه أبو بكر محمد الأكبر بن عبد الملك بن قزمان (ت 508هـ/1114م)، اتخذ المتوكل بن الأفطس كأول كاتب له<sup>91</sup>، أما الفقيه أبو القاسم محمد بن عبد الله بن الجد (ت 515هـ/1121م)، فقد تقلد وزارة يزيد الرازي بن المعتمد بن عباد، عندما كان واليا على رندة<sup>92</sup>. كما أن الفقيه أبو محمد عبد الله بن عبد البر النمري (ت 458هـ/1066م)، فإنه كان الكاتب الخاص للمعتضد بن عباد، ووزيره الأقرب قبل أن يغادر اشبيلية خوفا من بطش المعتضد<sup>93</sup>، وكذلك كان الفقيه أبو بكر محمد بن سليمان المعروف بابن القصيرة (ت 508هـ/1114م)، فإنه كان كاتب المعتمد بن عباد، ورسوله الخاص للملوك والأمراء، وخاصة إلى الأمير يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، للاستنجاد به من خطر النصارى، إلى أن ضم المرابطون اشبيلية سنة 484هـ/1092م، وأطيح بحكم المعتمد بن عباد، فانتقل هذا الفقيه إلى المغرب، وأصبح من كتّاب الأمير يوسف بن تاشفين<sup>94</sup>، ونفس الأمر كان عليه الفقيه الشاعر أبو محمد عبد المجيد بن عبد الله الفهري (ابن عبدون) (ت 527هـ/1133م)، فقد كان الوزير والكاتب الخاص لحاكم بطليوس عمر المتوكل بن الأفطس، وصاحب مرثيتهم الرائعة<sup>95</sup>.

إلى جانب ذلك، فإن الفقهاء المشاورين، كان عددهم وافرا في إمارات هذه المنطقة، وقد عرفنا سابقا أهمية ومكانة المشاور في تسيير شؤون الحكم، ومن هؤلاء نذكر الفقيه أبا القاسم خلف بن سعيد الأزدي المعروف بالمنفوخ (كان حيا سنة 403هـ/1012م)، فقد كان مشاورا في بلده اشبيلية<sup>96</sup>، وفي اشبيلية دائما، تولى فيها الشورى أيضا كل من الفقيه أبي بكر محمد بن مروان بن زهر الإيادي (ت 422هـ/1031م)<sup>97</sup>، والفقيه أبي محمد عبد الله بن محمد بن عامر الحميري (ت 476هـ/1084م)<sup>98</sup>، ومنهم أيضا الفقيه أبو زيد محمد بن محمد بن عامر الحميري (كان حيا سنة 484هـ/1092م)<sup>99</sup>، وكذلك الفقيه أبو محمد عبد الله بن جابر بن إسماعيل اللخمي (ت 478هـ/1086م)<sup>100</sup>، والفقيه أبو بكر يحيى بن عبد الله بن الجد الفهري (ت 507هـ/1113م)<sup>101</sup>، والفقيه أبو القاسم الحسن بن عمر بن الحسن الهوزني (ت 512هـ/1118م)<sup>102</sup>.

### 03/ مظاهر النشاط السياسي للفقهاء في ممالك شرق الأندلس

ضمت منطقة شرق الأندلس، مجموعة من الإمارات، تفاوت فيما بينها في الاتساع والقوة والأهمية، وهذه الإمارات هي: مملكة سرقسطة، ومملكة دانية والجزائر الشرقية، وإمارة بلنسية، وإمارة مرسية، وإمارة شنتمرية الشرق، وإمارة البونت، إلا أن أهم هذه الإمارات، والتي كان لها ظهور سياسي قوي، ومساهمة كبيرة في أحداث القرن الخامس الهجري (الحادي

عشر الميلادي)، هي كل من: مملكة سرقسطة، ومملكة دانية والجزائر الشرقية، وإمارة بلنسية.

وقد تميزت منطقة شرق الأندلس عموماً، بعدة مميزات خاصة، لعل من أبرزها غلبة العنصر الصقلي، وانتشاره الكبير فيها، بعد حدوث الفتنة في قرطبة في بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وقد استطاعت هذه العناصر، أن تأسس في هذه المنطقة عدة إمارات، كإمارة بلنسية قبل أن تؤول إلى بني عامر، وإمارة دانية، وإمارة طرطوشة قبل أن تصبح تابعة لمملكة سرقسطة وغيرها<sup>103</sup>.

كما أن هذه المنطقة تميزت بكثرة تدخلات النصارى الإسبان في أحداثها، واعتداءاتهم المستمرة والمتواصلة، لقربها من هذه الممالك النصرانية، وموقعها الجغرافي الهام، ووفرة غلاتها، وضعفها العسكري، كإمارة بلنسية، وخاصة مملكة سرقسطة، التي كانت دوماً في مواجهة تلك الممالك النصرانية الشمالية المجاورة لها، وما يتطلب ذلك من يقظة، واستعداد دائم، ودهاء سياسي، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تشهد منطقة شرق الأندلس، نهضة علمية كبيرة، فقد عرفت نبوغ علماء في مختلف أصناف العلوم، وخاصة مملكة سرقسطة في عهد بني هود، الذين ضم بلاطهم مجموعة من علماء العصر، خاصة في العلوم التجريبية والفلك والرياضيات والفلسفة، كما شهدت إمارة مرسية في عهد حكم بني طاهر، ازدهاراً علمياً وخاصة من ناحية الأدب. أما مملكة دانية في ظل حكم مجاهد العامري، وابنه علي إقبال الدولة، كانت مركزاً علمياً كبيراً، واستقطبت إليها أعلام العصر، من أدباء وشعراء كبار، ويرجع الفضل الأكبر لهذا الازدهار العلمي، في هذه الإمارات، إلى حكامها بالدرجة الأولى، الذين كانوا يشجعون العلوم، ويستقطبون العلماء إلى بلاطهم، خاصة النوابغ منهم، بل أن هؤلاء الحكام، كانوا هم أنفسهم من علماء العصر، كالمقتدر بن هود وابنه المؤتمن بن هود، حاكمي سرقسطة، اللذين نبغا في العلوم الرياضية والفلك والفلسفة، وكذلك الأمر بالنسبة لحكام مرسية من بني طاهر، عبد الرحمن بن طاهر وابنه محمد بن طاهر، اللذين كانا من أكابر كتاب وشعراء العصر.

على أن الأمر لم يقتصر على تلك العلوم فقط، بل أن هذه المنطقة حفلت بنخبة وافرة من رجال الدين ومنهم الفقهاء، الذين بلغوا فيها مكانة رفيعة، كبقية مناطق الأندلس الأخرى، وما تميزوا به من نشاط سياسي، مضاف إلى نشاطهم الفقهي صلب اختصاصهم، وقد كان نشاط هؤلاء الفقهاء السياسي في منطقة شرق الأندلس متنوعاً وثرى، فقد وصل بعضهم إلى أعلى مراتب السلطة، كالفقيه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الوليد المعيطي، الذي حكم إمارة دانية والجزائر الشرقية، وذلك أنه عندما استولى مجاهد العامري (ت436هـ/1045م)، على دانية والجزائر الشرقية أثناء الفتنة، ندب إلى معاونته في الحكم، الفقيه عبد الله بن الوليد المعيطي، وكان هذا الفقيه من أشرف قرطبة، وفقهائها البارزين، ثم هاجرهما إلى دانية أثناء الفتنة التي حلت بها، وفي جمادي الآخر سنة405هـ/نوفمبر1014م، نصبه مجاهد العامري، خليفة على دانية والجزائر الشرقية،

وأخذ له البيعة على الناس، وسمّاه المستنصر بالله، ونقش اسمه على سكتته وأعلامه<sup>104</sup>، ويدل هذا على القدر الكبير، الذي كان يتمتع به هذا الفقيه عند مجاهد العامري. ولكن الفقيه ابن الوليد المعيطي، لم يقيم بالأمر كما يجب، فلم يرع حق الأمانة الملقاة على عاتقه، والمسؤولية التي أوكلت إليه، فعندما غادر مجاهد العامري دانية، لغزو جزيرة سردينيا<sup>105</sup> ابتداءً من سنة 406هـ/1115م<sup>106</sup>، ولمدة عشرة أشهر غياب، جمع هذا الفقيه الأنصار حوله، وأعلن عزل مجاهد العامري، وأستبد بالحكم في مملكة دانية والجزائر الشرقية في ذي الحجة 406هـ/أفريل- ماي 1016م، واتفق مع أصحابه على قتل مجاهد، وكثرت مظالمه وابتزازه للأموال، وعند عودة مجاهد العامري إلى دانية، وقف على ذلك، فحالته الوضع وتغيرت نفسه على صاحبه الخليفة، فقبض عليه وخلعه عن إمرة المؤمنين، ونفاه إلى المغرب أين أرسله في سفينة أنزلته في بجاية<sup>107</sup>، حيث عاش بها بقية حياته، لا يرفع له طرف، إلى وفاته بها سنة 432هـ/1040م<sup>108</sup>.

أما إمارة بلنسية، فإنها كانت في أحد فتراتها تحت حكم فقيه، وذلك في الفترة الممتدة بين سنتي 467 - 478هـ/1075 - 1085م، حيث أنه عندما استولى المأمون بن ذي النون حاكم طليطلة، على مدينة بلنسية سنة 457هـ/1065م، من عند صهره زوج ابنته<sup>109</sup> عبد الملك بن عبد العزيز، حفيد المنصور بن أبي عامر، والذي تميز بالضعف والخلال السيئ<sup>109</sup>، عهد المأمون بن ذي النون، إلى الفقيه أبي بكر محمد بن عبد العزيز، تدبير شؤون المدينة لأن المأمون كان في هذه الأثناء مشغولاً بفتح قرطبة وضمها لمملكته في تنافس مع بني عباد حكام اشبيلية<sup>110</sup>، واستمرت الأمور على حالها، إلى وفاة المأمون بن ذي النون سنة 467هـ/1077م، عندها استغل الفقيه أبو بكر بن عبد العزيز الفرصة، وأعلن استقلاله بحكم بلنسية، وقام بإصلاح أسوار المدينة، وسار في حكمه سيرة حسنة، فأتبع الرفق والعدل، وأجزل العطاء للعمال والجند، وسعى في حماية بلاده من الأخطار الخارجية، خاصة من أطماع جاره الشمالي حاكم سرقسطة المقتدر بالله، الذي كانت تغريه البلاد كثيراً، لوفرة غلاتها وأهمية موقعها، فقام هذا الأخير بطلب المساعدة من ألفونسو السادس ملك قشتالة، ومنحه نظير ذلك مئة ألف دينار، وقد كان ألفونسو السادس، هو الآخر يطمع في احتلال تلك البلاد، وفعلاً زحف هذا الملك النصراني بجيشه، واتجه به صوب بلنسية، إلا أن حاكمها الفقيه أبو بكر بن عبد العزيز، جنب مدينته هذا الخطر، وذلك أنه قد خرج بنفسه إليه، وترفق في مخاطبته، وأقنعه بالرجوع وصرفه عنها، مقابل اعترافه بطاعته، وكان ألفونسو السادس تعجبه كثيراً شخصية هذا الفقيه: «حتى أنه كان يقول رجال الأندلس ثلاثة: أبو بكر محمد بن عبد العزيز، وأبو بكر بن عمار، وششناندور النصراني المستعرب»<sup>111</sup>. ثم رأى بعد ذلك الفقيه محمد بن عبد العزيز، إلقاء شر أمير سرقسطة ومداراته، وذلك بالانضواء تحت حمايته، وتقديم ابنته زوجة لابنه أحمد المستعين، وقد تم هذا الزواج في رمضان سنة 477هـ/1084م، ولم يعيش بعدها الفقيه أبو بكر بن عبد العزيز طويلاً، حيث توفي في صفر سنة 478هـ/1085م، فكان حكمه لإمارة بلنسية عشرة أعوام وشهر، وخلفه في الحكم ابنه أبو عمرو عثمان<sup>112</sup>. فلم يستطع حكم هذا الأخير، إذ مرة أخرى تكون بلنسية تحت حكم فقيه آخر هو الفقيه أبو أحمد جعفر بن جحاف.



فبعد سقوط طليطلة في يد ألفونسو السادس ملك قشتالة سنة 478هـ/1085م، منح للملك المخلوع يحيى القادر بن ذي النون، بلنسية يحكمها تحت سلطته<sup>113</sup>، وفي هذه الأثناء كان المرابطون قد أخذوا يستولون على الأندلس، وبدأت انتصاراتهم تصل إلى المستعين بن هود حاكم سرقسطة، فعقد حلفاً مع الكمبيطور، لدفع خطرهم الداهم، فكان هذا الحلف فرصة لأهل بلنسية، للتخلص من القيود التي فرضها الكمبيطور على المدينة لأنه قد: «أخذ بمخنق بلنسية، وألقى زوره عليها، يجبي رعيّتها، ويستغلها حاضرة وبادية»<sup>114</sup>، فقامت في المدينة ثورة تزعمها قاضيها الفقيه جعفر بن جحاف، والذي تخلص من يحيى القادر بن ذي النون في 23 رمضان سنة 485هـ/1093م، باعتباره تابعاً للملك النصراني، وقيامه بأعمال سيئة أثارت سخط أهل بلنسية فقد: «أحدث فيها أحداثاً، وغير أحكاماً، وأظهر منكراً كثيراً»<sup>115</sup>.

وبُويع لهذا الفقيه كحاكم جديد على المدينة في 24 رمضان سنة 485هـ/1093م<sup>116</sup>، وبدأ الفقيه ابن جحاف في ممارسة سلطته، فرتّب أرزاق الجند والعمال، واستشعر غلظة الرؤساء، وأظهر أبهة الملك، محتذياً بالقاضي محمد بن عباد حاكم اشبيلية<sup>117</sup>، رغم اختلاف ظروفهما، والتي كانت أحد أهم أسباب فشل ابن جحاف في حكم بلنسية، ولعل أهم هذه الظروف الخطر النصراني، فقد وصل ابن جحاف إلى حكم بلنسية، وخطر الكمبيطور متواصل على شرق الأندلس، وبلنسية محل أطماعه، فحاصرها حصاراً شديداً حتى: «أكل أهلها الفئران والكلاب والجيف»<sup>118</sup>، وأمام هذا الوضع الصعب، أخذ حاكمها الفقيه ابن جحاف يستصرخ المرابطين، ولكن قبل أن تصله النجدة، اضطر إلى تسليم المدينة يوم: 28 جمادي الأولى سنة 487هـ/15 جوان 1094م، وأحتل الكمبيطور المدينة، وطالبه بذخيرة نفيسة كانت لابن ذي النون، فأنكرها الفقيه عنده وحلف أمام الملتين على ذلك، وأخذ الكمبيطور عليه عهداً، أنه إن وجدها عنده، حلّ سفك دمه، وبعد البحث عنها وجدها عنده، فأضرم للفقيه نارا وأحرقه فيها، كما أحرق رجلاً آخرين، وذلك في جمادي الأولى سنة 488هـ/أفريل 1095م<sup>119</sup>، «وأضرم هذا المصاب الجلل، أقطار الجزيرة يومئذ نارا، وجلل طبقاتها خزياً وعاراً»<sup>120</sup>.

ولعل السبب الرئيسي لفشل ابن جحاف في حكم بلنسية، وازدياد خطر الكمبيطور على أخذ المدينة، هو أن القاضي ابن جحاف، لم يكن إلفقياً، لا يحسن التعامل مع الأمور السياسية، وليست له دراية وخبرة بشؤونها، كما قال عنه ابن بسام: «دفع إلى النظر في أمور سلطانية، لم يتقدم قبل في غوامض حقائقها، وإلى ركوب أساليب سياسية، لم يكن له عهد باقتحام مضايقتها، ولا بالدخول في ضنك مآزقها، ولم يعلم أن تدبير الأقاليم غير تلقين الخصوم، وأن عقد ألوية البنود غير الترجيح بين العقود، وانتحال الشهود»<sup>121</sup>. وهكذا سقطت بلنسية في يد النصراني، إلى أن إسترجعها المرابطون وأعادوها إلى حظيرة الإسلام في رمضان 495هـ/جوان 1102م<sup>122</sup>.

وكذلك كان أمر إمارة مُرسية، فقد حكمها الفقيه أبو عبد الرحمن محمد بن طاهر، في المدة الممتدة من سنة 457هـ/1065م إلى سنة 471هـ/1078م. وذلك أنه عندما آل حكم

بلنسية إلى عبد الملك بن عبد العزيز، حفيد المنصور بن أبي عامر منذ سنة 452هـ/1061م، عقب وفاة أبيه عبد العزيز، أقر الفقيه أبو عبد الرحمن محمد بن طاهر، كحاكم على مرسية خلفاً لأبيه بعد وفاته، وذلك في سنة 455هـ/1063م<sup>123</sup>.

وكان هذا الفقيه مثل أبيه في الحزم والهيبة، من أهل العلم والنبل، فسار في حكم مرسية سيرة حسنة، وأحب أهله، ورغم اعترافه بطاعة حاكم بلنسية والولاء له، إلا أنه في الحقيقة كان مستقلاً عنها، وهذا الولاء كان اسماً فقط. وبالفعل لم تستمر الأمور على حالها، وتكشفت الحقائق، حيث أنه عندما استولى المأمون بن ذي النون على بلنسية سنة 457هـ/1065م، استغل الفقيه أبو عبد الرحمن بن طاهر، هذه الفرصة الكبيرة للاستقلال التام بمرسية، وإنهاء ولائه الاسمي لحاكم بلنسية، وقد تم له ذلك، فقد حكم إمارة مرسية منذ هذا التاريخ أي في سنة 457هـ/1065م، كأمر مستقل بإمارته مثل بقية أمراء الطوائف<sup>124</sup>.

وقد استمر حكمه لهذه الإمارة في هدوء ودعة وسكينة وسلام، وازدهرت فيه مرسية وجهاتها، وحفل بلاطها بنخبة من العلماء، وغدا بلاطها من ألمع بلاطات الطوائف، خاصة من ناحية النثر والشعر، وذلك كله بتشجيع أميرها أبي عبد الرحمن محمد بن طاهر<sup>125</sup>، الذي كان من أكابر أدباء عصره، كما قال عنه ابن الأبار: «كان من أهل العلم والأدب البار، يتقدم رؤساء عصره، في البيان والبلاغة»<sup>126</sup>.

لكن هذا الأمر لم يستمر له، فقد اصطدم بأطماع المعتمد بن عباد حاكم اشبيلية، الذي كان يطمح في توسيع مملكته، ودفعها خاصة نحو الشرق، وذلك بضم مرسية وأعمالها، لما عليها من أهمية كبيرة. وكان وراء هذا العمل، وزيره الجريء الشاعر الكبير أبو بكر بن عمار (ت 477هـ/1085م)، الذي كان هو الآخر، يطمح في الحصول على السلطان والإمارة، حسب ما يخبرنا به ابن بسام في قوله: «كان يطلب سلطاناً، ينشر في يديه سلكه، وملكاً يخلع على عطفه ملكه»<sup>127</sup>، فأرسل المعتمد بن عباد، وزيره ابن عمار هذا، مع قائده ابن رشيق لأخذ المدينة، وقد استغلوا تضرع بعض أفرادها من حكم بني طاهر، وبتعاون مع هؤلاء، فتحت أبواب مدينة مرسية، ودخلها ابن عمار وقائده ابن رشيق، وقد تم ذلك في سنة 471هـ/1078م، وقبض على حاكمها الفقيه أبي عبد الرحمن محمد بن طاهر، وأدخل إلى السجن، ولكن بسعي من أبي بكر محمد بن عبد العزيز لدى المعتمد بن عباد، تم إطلاق سراح هذا الفقيه، وفي رواية أنه هرب بمساعدة أبي بكر بن عبد العزيز نفسه<sup>128</sup>.

هذا بالنسبة للفقهاء الذين أصبحوا حكاماً لبعض إمارات الطوائف، في منطقة شرق الأندلس. لكن لم يقتصر النشاط السياسي للفقهاء في هذه المنطقة على ذلك، بل تنوع نشاطهم كبقية فقهاء المناطق الأخرى، حيث تقلد بعض هؤلاء الفقهاء، مناصب سياسية أخرى، لا تقل أهمية على المناصب التي تقلدها بقية فقهاء المناطق الأخرى، فقد وصل بعضهم إلى مراتب عالية في هرم السلطة في هذه المنطقة من الأندلس، بأن أصبح والياً لأحد

أمراء الطوائف، على أحد أقاليم بعض إمارات الطوائف، مثل ما كان عليه حال الفقيه أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب، الذي قدّمه مجاهد العامري، أمير دانية والجزائر الشرقية، على تدبير شؤون دولته، ونظرا لمكانة هذا الفقيه عند مجاهد العامري، وشرفه وثقته به، ولاه جزيرة ميورقة، إحدى الجزائر الشرقية التابعة لمملكة دانية، فسار هذا الفقيه في حكم جزيرته هذه بسيرة حسنة، فكان ينظر فيها بنظر العدل والسياسة، ويصلح الأمور بكل جهد وإخلاص، ويشجع على استقطاب العلماء والفقهاء إليها<sup>129</sup>، ومن هؤلاء الفقيه الحافظ أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (ت456هـ/1064م)، الذي آواه بعد فراره من قرطبة، بسبب اتهامه بالخروج عن المذهب المالكي السائد آنذاك في الأندلس، وتبنيه المذهب الظاهري، والدفاع عنه بكل جرأة وحماس، وكذلك مواقفه الجريئة من ملوك الطوائف، وعدم اعترافه بشرعية حكمهم<sup>130</sup>، وبعد هروب ابن حزم من قرطبة، هاجر إلى دانية، ثم التجأ إلى جزيرة ميورقة، عند واليها هذا الفقيه أبو العباس أحمد بن رشيق، وهناك التقى بالفقيه العالم أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ/1082م)، حيث جرت بين الفقيهين (ابن حزم وأبا الوليد الباجي) مناظرة، بين يدي حاكم هذه الجزيرة، الفقيه أبو العباس بن رشيق هذا<sup>131</sup>، ورغم بلوغ الفقيه أبو العباس بن رشيق حاكم جزيرة ميورقة، أعلى مراتب السلطان والرئاسة، وحزمه وهيبته الكبيرة، إلا أنه كان متواضعا حليما، جاريا في طريقة الصالحين<sup>132</sup>. إضافة إلى ذلك، فإن معظم أمراء منطقة شرق الأندلس كذلك، قد اتخذوا من الفقهاء مستشاريهم الخاصين.

وهكذا فإن الفقهاء في الأندلس، خلال عهد ملوك الطوائف (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، كان لهم نشاط سياسي ثري ومتنوع في ممالك الطوائف. فقد شغلوا معظم المناصب القيادية والهامة في الدولة، داخل سلطة إمارات الطوائف، حيث وصل بعضهم أعلى مراتب السلطة، فكان حاكما لإحدى إمارات الطوائف أو نائبا عنه، كما أن كثير منهم كانت له اليد الطولى في تسيير شؤون الحكم داخل إمارات الطوائف. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا تخلو سلطة من سلطات الطوائف من فقيه مشاور، لمكانته وأهميته في تسيير شؤون الحكم داخل هذه السلطات، هذا وقد شغل هؤلاء الفقهاء، مناصب سياسية أخرى، لا تقل أهمية عن المناصب السابقة، بإرسالهم في البعثات الرسمية، كمبعوث خاص لأحد أمراء الطوائف للأمراء والملوك الآخرين، بل أن بعض من هؤلاء الفقهاء، كانوا هم أنفسهم قادة لبعض تلك السفارات، أو كان كاتباً لبعض أمراء الطوائف. وهذا كله يرجع الفضل فيه، إلى أهمية ومكانة الفقهاء الرفيعة في الأندلس، وطبيعة شعبها المتميز بالتدين وحبه للعلم، واحترامه وتوقيره للعلماء والفقهاء وأهل الدين عامة، وكذلك رغبة أمراء الطوائف من خلال التقرب من الفقهاء وإعلاء شأنهم، لإضفاء الصبغة الشرعية على حكمهم وتقوية سلطانهم، بالإضافة إلى رغبة بعض الفقهاء للتماس الوظائف، وللجاء والمال، والتقرب أكثر من السلطان.